

Distr.: General
27 November 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ١٠٠ من جدول الأعمال

الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة
معني بالهجرة الدولية والتنمية لتناول قضايا الهجرة
تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة جانا سيمونوفا (الجمهورية التشيكية)

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بناء على توصية من المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السادسة والخمسين بندا عنوانه "الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة"، وإحالته إلى اللجنة الثانية.
- ٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٩ و ١١ و ٣٠ المعقودة في ٥ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ويرد بيان مناقشة اللجنة لهذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/56/SR.9, 11 and 30). وقد أجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند في جلساتها من ٣ إلى ٨ المعقودة في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/56/SR.3-8).
- ٣ - وللنظر في هذا البند، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة (A/56/167).
- ٤ - وفي الجلسة ٩ المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى مدير شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان استهلاكي (انظر A/C.2/56/SR.9).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/56/L.4 و A/C.2/56/L.28

٥ - في الجلسة ١١، المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار عنوانه "الهجرة الدولية والتنمية" (A/C.2/56/L.4)، هذا نصه:

"إن الجمعية العامة،

"وإذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة د١ - ٢١/٢١ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولا سيما الفرع الثاني - جيم، المتعلق بالهجرة الدولية وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وكذلك في منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة،

"وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٤٩/١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

"وإذ تؤكد من جديد استمرار صحة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل،

"وإذ تشير إلى أن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مؤتمر قمة ألفية الأمم المتحدة في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التزموا بجعل الحق في التنمية واقعا للجميع وصمموا على اتخاذ التدابير الرامية، في جملة أمور، إلى كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسراهم،

"وإذ تشير إلى ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما أناطه بهما ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينات، من مسؤوليات تتصل بصياغة السياسات وتوفير التوجيه والتنسيق لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالهجرة الدولية،

”وإذ تلاحظ ضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية الأخرى بتعزيز دعمها المالي والتقني للبلدان النامية لكفالة إسهام الهجرة في التنمية،

”وإذ تسلم بتنوع الآراء التي أعرب عنها الذين ردوا على الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية ونطاقه وشكله وجدول أعماله، ونسبتهم ٤١ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وأن عدد الذين أيدوا عقد المؤتمر ٤٧ عضواً في حين أيدوه جزئياً ٥ أعضاء وعارضه ٢٦ عضواً،

”وإذ تلاحظ بصفة خاصة الحاجة إلى مزيد من بيانات الهجرة، وإلى وضع نظرية متماسكة تفسر الهجرة الدولية، وفهم العلاقات المعقدة المتبادلة بين الهجرة والتنمية فهما أفضل،

”وإذ تلاحظ الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المحافل القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية بما فيها مؤسسات من بينها لجنة السكان والتنمية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التخطيط الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات الرئيسية ذات الصلة،

”وإذ تلاحظ مع التقدير الاجتماعات والمؤتمرات العديدة المعقودة بشأن الهجرة والتنمية، ولا سيما في سياق التعاون الإقليمي،

”وإذ تلاحظ أيضاً ما يقوم به من أعمال في إطار برنامج سياسة الهجرة الدولية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتشارك مع مكتب العمل الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات في مناطق مختلفة على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

”وإذ تدرك أن عملية العولمة وتحرير التجارة، بما تنطوي عليه من توسيع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين كثير من البلدان وفيما بينها وتهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، تسهم، من بين عوامل أخرى، في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص بين البلدان، وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

”وإذ تدرك أيضا، على الرغم من وجود مجموعة مبادئ راسخة، أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرتهم وأن من المستصوب تحسين حالة جميع المهاجرين الموثقين وأسرتهم،

”وإذ تقر بالأهمية، من الناحية التحليلية والتشغيلية لتحديد الروابط القائمة فيما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، وبالحاجة إلى وضع سياسات شاملة ومتناسكة وفعالة بشأن الهجرة الدولية استنادا إلى روح الشراكة الحقيقية والفهم المشترك،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

٢ - تحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعينهم الأمر؛

٣ - تشجع الآليات الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، على الاستمرار في معالجة مسألة الهجرة والتنمية؛

٤ - تهيب بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أن تواصل، في إطار الأنشطة المستمرة المنوطة بها، تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية، وأن توفر الدعم المناسب للعمليات والأنشطة الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية، وذلك بهدف إدماج مسائل الهجرة بصورة أكثر اتساقا في الإطار الأوسع لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها؛

٥ - تهيب كذلك بالأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة، أن توفر الدعم لإقامة حوار بين الحكومات وغيرها من الجهات المعنية حول قضايا الهجرة الدولية والتنمية؛

٦ - تشجع مجتمع المانحين الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والقطاع الخاص على تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي والتقني لجمع البيانات والمزيد من البحث التجريبي، مما تقوم به الدول الأعضاء، وخصوصا البلدان النامية، وهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بأسباب الهجرة وأنماطها، بما في ذلك الهجرة غير النظامية وتهريب الأشخاص، فضلا عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية، ولتوثيق ونشر المعلومات الخاصة بالبرامج الناجحة في ميدان إدارة عمليات الهجرة؛

”٧ - **تطلب** من المجتمع الدولي أن يسعى من أجل جعل البقاء في البلد الأصلي خيارا صالحا بالنسبة لجميع الأشخاص، وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يكفل توازنا اقتصاديا أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

”٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يلتمس المزيد من الآراء من الدول الأعضاء، وخاصة الدول التي لم ترد على الدراسة الاستقصائية التي طلبت عملا بالقرار ١٨٩/٥٢، وكذلك من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بشأن تقرير الأمين العام الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، واضعا في الاعتبار العمليات الإقليمية المختلفة، وأن يوصي بالطرائق والأساليب المناسبة لمعالجة المشاكل التي لها صلة بالهجرة والتنمية؛

”٩ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يبدأ في اتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال اللجان الإقليمية من أجل كفالة تنفيذ أنشطة أقليمية، بمساهمة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن المسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، مع أخذ تقرير الأمين العام، ضمن تقارير أخرى، في الاعتبار، وتشجع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المناسبة على تقديم الدعم إلى تلك الأنشطة؛

”١٠ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”١١ - **تقرر** أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند الفرعي المعنون ”الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية لتناول قضايا الهجرة.“

٦ - وفي الجلسة ٣٠، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم نائب الرئيس، فيليكس امبايو (الكاميرون)، مشروع قرار عنوانه ”الهجرة الدولية والتنمية“ A/C.2/56/L.28، استنادا إلى المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/56/L.4.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/56/L.28 (انظر الفقرة ٩).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/56/L.28، سحب مقدمو مشروع القرار (A/C.2/56/L.4) مشروعهم.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة^(١)، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة د١- ٢/٢١ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولا سيما الفرع الثاني - جيم، المتعلق بالهجرة الدولية وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(٢)، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣) ومنهاج العمل^(٤) الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وفي الوثائق المنبثقة عن الدورتين الاستثنائيتين الرابعة والعشرين^(٥) والخامسة والعشرين^(٦) للجمعية العامة،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٤٩/ ١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية، وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

وإذ تؤكد من جديد استمرار صحة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٥) القرار د١-٢/٢٤، المرفق.

(٦) القرار د١-٢/٢٥، المرفق.

الإنسان^(٧)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٨) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٩)، واتفاقية حقوق الطفل^(١٠)،

وإذ تشير إلى أن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مؤتمر قمة ألفية الأمم المتحدة في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التزموا باحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية^(١١)،

وإذ تشير أيضاً إلى أن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة ألفية صمموا على اتخاذ التدابير الرامية في جملة أمور إلى كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، بهدف القضاء على الأعمال المتعاطمة التي تنم عن العنصرية وكرهية الأجانب في كثير من المجتمعات ولتحقيق مزيد من التجانس والتسامح في جميع المجتمعات،

وإذ تشير كذلك إلى ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما أناطه بهما ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينات، من مسؤوليات تتصل بصياغة السياسات وتوفير التوجيه والتنسيق لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسكان والتنمية بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية،

وإذ تلاحظ ضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية الأخرى بتعزيز دعمها المالي والتقني للبلدان النامية وللبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكفالة إسهام الهجرة في التنمية،

وإذ تسلم بتنوع الآراء التي أعرب عنها الذين ردوا على الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية ونطاقه وشكله وجدول أعماله^(١٢)، ونسبتهم ٤١ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وأن عدد الذين أيدوا عقد المؤتمر ٤٧ عضواً والذين أيدوه جزئياً ٥ أعضاء والذين عارضوه ٢٦ عضواً،

وإذ تلاحظ بصفة خاصة الحاجة إلى مزيد من بيانات الهجرة، وإلى تحليل للعوامل التي تؤثر على الهجرة الدولية ولآثارها، وإلى فهم العلاقات المعقدة المتبادلة بين الهجرة والتنمية فهما أفضل،

(٧) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٨) القرار ٢١٠٦ ألف (د-٢٠)، المرفق.

(٩) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(١٠) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

(١١) القرار ٢/٥٥.

(١٢) انظر A/54/207.

وإذ تلاحظ الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المنتديات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية، بما فيها مؤسسات من بينها لجنة السكان والتنمية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التخطيط الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات الرئيسية ذات الصلة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الاجتماعات والمؤتمرات العديدة المعقودة بشأن الهجرة والتنمية^(١٣)، ولا سيما في سياق التعاون الإقليمي،

وإذ تلاحظ ما يقوم به من أعمال في إطار برنامج سياسة الهجرة الدولية معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتشارك مع مكتب العمل الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى ذات صلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات في مناطق مختلفة على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

وإذ تلاحظ أيضا ما تضطلع به الأمانة العامة للأمم المتحدة من أعمال في ميدان الهجرة والتنمية،

وإذ تدرك أن الهوية المتعاضمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بين كثير من البلدان، وفيما بينها، وتهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي بسبب أمور منها عدم توزيع مكاسب العولمة وتحرير التجارة بالتساوي تسهم، من بين عوامل أخرى، في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص بين البلدان، وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

(١٣) بما في ذلك "المؤتمر الأوروبي المعني بالهجرة، المعقود في بروكسل في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ الندوة الدولية المعنية بالهجرة، نحو تعاون إقليمي بشأن الهجرة غير النظامية/غير الموثقة" التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واعتمدت إعلان بانكوك الخاص بالهجرة غير النظامية (انظر A/C.2/54/2، المرفق) والمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة المعقود في حنيف في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة في أمريكا الشمالية والوسطى؛ والاجتماعات التي نظمها برنامج سياسة الهجرة الدولية بشأن بناء القدرة والتعاون الإقليمي في مجال الهجرة مع موظفين حكوميين كبار من أوروبا الشرقية والوسطى في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ومع موظفين حكوميين كبار من جنوب أفريقيا في برينوريا في نيسان/أبريل ١٩٩٩، ومع حكومات من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛ ومؤتمر حوض البحر الأبيض المتوسط المعني بهجرة السكان والتنمية المعقود في المادي مايوركا، اسبانيا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التابعة لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، المعقودة في لاهاي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

وإذ تدرك أيضا، على الرغم من وجود مجموعة مبادئ راسخة، أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرتهم وأن من المستصوب تحسين حالة جميع المهاجرين الموثقين وأسرتهم،

وإذ تقر بالأهمية، من الناحية التحليلية والتشغيلية لتحديد الروابط القائمة فيما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، وبالحاجة إلى وضع سياسات شاملة ومتناسكة وفعالة بشأن الهجرة الدولية استنادا إلى روح الشراكة الحقيقية والفهم المشترك،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١٤)؛

٢ - تحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعينهم الأمر؛

٣ - تشجع الآليات الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، على الاستمرار في معالجة مسألة الهجرة والتنمية؛

٤ - تهيب بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أن تواصل، في إطار الأنشطة المستمرة المنوطة بها، تناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية، وأن توفر الدعم المناسب للعمليات والأنشطة الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية، وذلك بهدف إدماج مسائل الهجرة بصورة أكثر اتساقا في الإطار الأوسع لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها؛

٥ - تشجع حكومات بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الوجهة النهائية على زيادة تعاونها في المسائل المتصلة بالهجرة وعلى إجراء مزيد من الحوار بوسائل منها العمليات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وحول مسائل منها عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛

٦ - تهيب بالأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة، أن توفر الدعم لإقامة حوار بين الحكومات وغيرها من الجهات المعنية حول قضايا الهجرة الدولية والتنمية؛

٧ - تشجع المجتمع الدولي بما في ذلك البلدان المانحة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والقطاع الخاص على تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي والتقني لجمع البيانات والمزيد من البحث التجريبي، مما تقوم به الدول الأعضاء، وخصوصا البلدان النامية، وهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بأسباب الهجرة وأنماطها، بما في ذلك الهجرة غير النظامية وتهريب الأشخاص، فضلا عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية، ولتوثيق ونشر المعلومات الخاصة بالبرامج الناجحة في ميدان إدارة عمليات الهجرة؛

٨ - تطلب من الحكومات أن تسعى، بمساعدة المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، من أجل جعل البقاء في البلد الأصلي خيارا صالحا بالنسبة لجميع الأشخاص، وذلك بالقيام، بوجه خاص ببذل جهود ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بما يكفل توازنا اقتصاديا أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس، مرة أخرى، آراء الدول الأعضاء، التي لم ترد على الدراسة الاستقصائية التي طلبت عملا بالقرار ١٨٩/٥٢، وكذلك آراء منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فضلا عن آرائها بشأن تقرير الأمين العام الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين^(٤)، واضعا في الاعتبار العمليات الإقليمية المختلفة، وأن يوصي بالطرائق والأساليب المناسبة لمعالجة المشاكل التي لها صلة بالهجرة والتنمية، وأن يقدم تقريرا بذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين؛

١٠ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يبدأ أو يواصل اتخاذ الإجراءات المناسبة بالتشاور مع اللجان الإقليمية من أجل كفالة تنفيذ أنشطة أقاليمية، بمساهمة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن المسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، مع أخذ تقرير الأمين العام^(٤)، ضمن تقارير أخرى، في الاعتبار، وتشجع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المناسبة على تقديم الدعم إلى تلك الأنشطة؛

١١ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يستكمل، في جملة أمور، الدروس وأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة عمليات الهجرة وسياساتها والمكتسبة من مختلف الأنشطة المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية والتي اضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والأقليمي، وأن يقدم توصيات عملية إلى الجمعية العامة لتنظر فيها؛

١٢ - تقرر أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثامنة والخمسين البند الفرعي المعنون "الهجرة الدولية والتنمية".